

المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض



Department of

ادارة

University of Riyadh
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. التاريخ
..... الرقم Date

٥٧٦٣
١٠٠

٢١٦٩

رسالة مشتملة على بيان شروط الصلاة وأركانها
وسننها وآدابها، جمعتها المبراي، أحمد بن
محمد - ١٢٢٤ هـ . كتبت في القرن الثالث عشر الهجري
تقديرا .

٥٧٦٣

١٠
نسخة جيدة . خطها نسخ
مصحف المؤلفين ١٦٨٠
١٦٨٠ هـ

١ - العبادات، الفقه الاسلامي وأصوله
٢ - الجوامع ب - تاريخ الفقه

١٦٨٩

٥١٤١٥/٨/٦

هذه رسالة مشتملة على بيان شروط الصلاة
وآدابها وسننها وآدابها على مذهب
الإمام أبي حنيفة

رضي الله عنه

ونفعنا به

آمين

جمعها الفقير إلى مولاه الغني

أحمد الهبر أوي الشافعي

عفي الله عنه مبين

وكرمه

٢

عاصم الله به على عبده
أحمد الهبر أوي
الشافعي
عفي عنه
آمين

قوله

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم النسخات"

٥٧٦٢ - ١٦٨٩ - ١٧١٥

الرقم:	٥٧٦٢ - ١٦٨٩ - ١٧١٥
العنوان:	رسالة مشتملة على بيان شروط الصلاة
المؤلف:	أحمد الهبر أوي الشافعي
تاريخ النسخ:	الثالث عشر
اسم الناسخ:	---
عدد الأوراق:	١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠
ملاحظات:	---

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين وصلي الله وسلم علي
سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين **اما**
بعد فهذه رسالة مشتملة على بيان شروط
الصلاة واركانها وسننها على مذهب الامام
ابي حنيفة رحمه الله تعالى **اما شروطها**
فستة وهي الوقت والطهارة بانواعها
وستر العورة واستقبال القبلة والنية
وتكبير الاحرام وملخص ما كتبه العلامة
القرواني على مقدمة ابي الليث في بحث
النية ان الكلام في النية يقع في ثلاثة مواضع
الاول في اصلها والثاني في وقتها والثالث
في كيفيتها اما اصلها فهو ان النية هي

الارادة

وآدابها

الارادة والقصد وهو ميل النفس الي ما ظهر
لها من الغرض والشرط ان يعلم بقلبه اي
صلاة يصلي بحيث لو سئل اي صلاة هـ
تصلي يكون قادرا علي الجواب من غير تأمل
ولا اعتبار بالذكر باللسان ولكن يحسن
ذلك لاجتماع غيمته واما وقتها فاجمع
الاصحاب على ان الافضل والاحوط مقارنة
النية للشروع اي للتكبير فان قدمها عليه
صححت ان لم تبطل بقاطع فعند بعضهم
لو توضا بنية الصلاة ولم يشتغل بشئ
من امور الدنيا مثل الاكل والشرب حتى
دخل في الصلاة تكفيه تلك النية وقال
ابو يوسف ومحمد اذا خرج من بيته بنية

الصلاة وتوضا وصلى الظهر جازت صلاته
ولا يكون شارعا بنية متأخرة عن الشروع
في ظاهر الرواية وعن الشيخ أبي الحسن الكرخي
انه يجوز بنية متأخرة كما في الصوم واختلفوا
في قوله الي متى يجوز قيل الى التعود
وقيل الى الركوع وقيل الى ان يرفع راسه
من الركوع واما كيفيتها فهي ان كانت
الصلاة نفلا يكفيه مطلق النية وكذا ان كانت
ت سنة في الصحيح وان كانت فرضا فلا بد
من التعيين فيقول نويت ظهر اليوم او
عصر اليوم او فرض الوقت او ظهر الوقت
فان نوى الظهر لا غير او الفرض لا غير
لا يجوز وقيل يجوز ولو نوى فرض الوقت
في الجمعة

٣
في الجمعة لا يجوز لاختلاف فيها ولا تشترط
نية اعداد الركعات ولو نوى الظهر ثلاثا
او خمسا يصح ويلغو التعيين كذا في الشامل
هذا اذا كان مؤديا اما اذا كان قاضيا فان
صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج
فنوى الظهر او فرض الوقت لا يجوز ولاولى
ان ينوى ظهر اليوم فانه يجوز سواء كان
باقيا او خارجا كذا في المحيط وبسوط شيخ
الاسلام ولو كانت الفوايت كثيرة فاشتغل
بالقضاء يحتاج الى تعيين الظهر وتعيين
ظهر يوم كذا فان اراد تسهيل الامر ينوي
اول ظهر عليه او آخر ظهر عليه كذا في المغني
ولو غزم على الظهر فجرى على لسانه العصر

يجزیه ولونوی انه ظهر الثلاثا فبان انه ظهر
الاربعا جاز ولوا فتتح المكتوبة فظنهما تطوعا
فاتمها فهي مكتوبة ولو شرع على انها صلاة
السبت فاذا هي صلاة الاحد لا يصح وبالعكس
يصح والقضاء بنية الاداء يجوز هو الصحيح كذا
في الموعيناني وفي الجنائز ينوي الصلاة لله
تعالى والدعاء للميت كذا في الكافي والوتر ٢٩
والكسوف كالفرض عند بعض كذا في الثامل
وان كان مقتديا يحتاج الى نيتين نية
الصلاة ونية المتابعة ولونوي صلات
الامام اجزاه وقام مقام نيتين كذا في
شرح الطحاوي وقال في الخلاصة لا يجزیه
وقيل يحتاج المقتدي الى اربعة اشياء
نية

نية الصلاة وتعيينها ونية الاقتداء ونية القبلة
والصحيح ما ذكر اوله كذا في غاية البيان وان اراد
تسهيل الامر عليه فالاحسن ان يقول نويت
ان اصلي مع الامام ما يصلي الامام كذا في
فتاوى قاضي خان وينبغي للمقتدي ان لا
يعين الامام عند كثرة القوم وكذا في صلاة
الجنائز ينبغي ان لا يعين الميت ولواقتدي
بنية صلاة الامام ولم يدركها ظهر او جمعة
جاز ولولم ينوي صلاة الامام ولكن نوي
الظهر والاقتداء به فاذا هي جمعة لا يجوز
وبعكسه يجوز هو الصحيح ولونوي الجمعة
ولم ينو الاقتداء به قيل يجزیه ولواقتدي
بامام ولم يخطر بباله انه زيد او عمر جاز

ولو قال اقتديت بهذا الشيخ وهو شاب يصح
وبالعكس لا يصح ولو ظن انه زيد فبان انه
عمر وصح ولو قال اقتديت بزيد ونوى الاقتداء
به فبان انه عمر ولا يصح كذا في الشامل ولو نوى
الاقتداء والامام لم يشرع بعد وهو يعلم بذلك
يصير مقتديا ولو نوى الاقتداء به علي ظن انه
شرع ولم يشرع بعد قيل لا يجوز واذا اراد
الشخص صلاة النقل او السنة يقول اللهم
اني اريد الصلاة فيسرها لي وتقبلها مني وفي
الفرض يقول اللهم اني اريد فرض الوقت
او فرض كذا فيسرها لي وتقبله مني ^{في} وكذا
في سائر الصلوات وفي صلاة الجنازة اللهم
اني اريد ان اصلي بك وادعوا لهذا الميت
فيسرها لي

فيسرها لي وتقبله مني والمقتدي يقول اللهم
اني اريد ان اصلي فرض الوقت متابعا لهذا
الامام فيسرها لي وتقبله مني ومن لا يقدر
ان يحضر قلبه لينوي بقلبه او يشك في النية
يكفيه التكلم بلسانه لا يكلف الله نفسا الا
وسعها كذا في القنية وانما يدرك فضيلة
التكبير اذا قارن عند الامام ومادام في الثناء
عندها وقيل مادام في الفاتحة وهو ضعيف
كذا في الشامل واما اركان الصلوات
فستة وهي القيام والقراءة والركوع ^{السهو} والسجود
والقعدة الاخيرة بقدر التشهد وتعديل الاركان
وزاد بعضهم سابعا وهو الخروج بصنعه
وعد بعضهم منها تكبيرة الاحرام وملخص

ما ذكره القرواني على مقدمة أبي الليث في
 بحث القراءة ان فرض القراءة الذي لا تجوز
 الصلاة الا به هو آية عند الامام قصيرة كانت
 او طويلة وعندهما ثلاث آيات قصار او آية
 طويلة مثل آية الكرسي وهو رواية عن الامام
 ثم ان المشايخ اختلفوا على قوله في جواز الصلاة
 بالآية القصيرة اذا كانت كلمة واحدة مكدها متا
 او حرف واحد كقوله تعالى ص ن ق اما اذا كانت
 مشتملة على كلمتين كقوله تعالى ثم نظر فلا اختلاف
 بينهم على قوله حيث يجوز بالاتفاق ولو قرأ آية
 قصيرة ثلاث مرات هل يجوز عندهما قال في
 الخلاصة قيل يجوز وسمع من ثقة ان فيه
 اختلاف المشايخ كذا في غاية البيان والقراءة
 المذكورة

المذكورة وفرض في الصبح في ركعتيه وفي غيرها
 من الصلوات الخمس في ركعتين منه من غير
 تعيين والقراءة في جميع ركعات النفل والوتر
 واجبة وحاصل ما ذكره ابراهيم الحلبي في شرح
 الكبير على منية المصلي في بحث زلة القاري
 انه ان اخطا بما يغير المعنى تغييرا يلزم من
 اعتقاده الكفر تفسد صلاته مطلقا اي سواء
 كان للخطا واقعا في الاعراب اي الحركات والسكون
 ويدخل فيه تخفيف المشدد وقصر الممدود
 وعكسهما او في الحروف بوضع حرف مكان آخر
 او زيادته او نقصه او تقديمه او تأخيره او في
 الكلمات او في الجملة كذلك او في الوقف ومقابله
 وسواء كان ذلك في القرآن او لم يكن وان لم

اعتقاد فرض عملي

الخطا
نظير

يكن التغيير كذلك فان كان في هيئات الحروف
من الاعراب والتشديد والتخفيف والمد والقصر
لا تفسد الا ان يكون التغيير فاحشا وكذا ان
كان في نفس الحروف فان بقيت الكلمة بسببه
لا معنى لها اولها معنى بعيد جدا عن المراد كما اذا
قرا هذا الفبار مكان قوله هذا الغراب تفسد ولا
فلا سواء كان ذلك في حرف او اكثر وسواء كان
ذلك في القرآن ام لا عندهما وابو يوسف يقول
لا يفسد اذا كانت الكلمة المغيرة في القرآن وكذا
اللام في الخطا بذكر كلمة مكان كلمة او آية مكان
آية الا انه اذا وقف وقفاتا ما وكانت الآية
او الكلمة في القرآن لا يفسد ولو كان مما يكفره
معتقه على تقدير الوصل لزوال ذلك المعنى

بالفصل

بالفصل هذا ملخص قاعدة المتقدمين في هذه
المسئلة وهو الذي صححه المحققون من اهل
الفتاوى كقاضي خان وغيره وفرعوا عليه
الفروع واما مذاهب المتأخرين كمحمد بن مقاتل
ثعلبي ومحمد بن سلام واسماعيل الزاهد وابي
بكر ابن سعيد البلخي والهندواني وابن
الفضل والحلواني فاتفقوا على ان الخطا
ان كان في الاعراب لا تفسد مطلقا وان كان
مما اعتقاده كفر لان اكثر الناس لا يميزون
بين وجوه الاعراب قال قاضي خان وما
قاله المتأخرون اوسع وما قاله المتقدمون
احوط لانه لو تعدى يكون كفرا وما يكون
كفرا لا يكون من القرآن قال ابن الهمام

فيكون متكلمها بلام الناس كسأهيا مما ليس
 بكفر فكيف وهو كفر انتهى وان كان الخطاب ابدال
 حرف بحرف فان امكن الفصل بين حرفين بلا
 كلفه كالصاد مع الطابان قر الطالحات مكان
 الصالحات فاتفقوا على انه مفسد وان لم
 يمكن الابعثقه كالظامع الضاد والصاد مع
 السين والظامع التاء فقد اختلفوا فاكثروهم
 على عدم الفساد لعموم البلوى وعن ابي
 منصور العراقي يعتبر عسر الفصل بين الحرفين
 وعدمه وعنه كل كلمة فيها عين او حاء او
 قاف او طاء او تاء وفيها سين او صاد فقرا
 احدهما مكان الآخر لا تفسد وعن ابن مقائل
 تل يعتبرون قرب المخرج وعدمه ولكن
 الفروع

الكفار وهو مفسد كالتوكل بلام الناس

الفروع غير منضبطة على شيء من ذلك فالاول
 الاخذ فيه بقول المتقدمين لانضباط قواعدهم
 وكون قولهم احوط واكثر الفروع المذكورة في
 كتب الفتاوى منزلة عليه فاعمل بما تختار
 والاحتياط الاول سيما في امر الصلاة التي
 هي اول ما يحاسب العبد عليه ولا تقاس
 مسائل زلة القارى بعضها مما ليس مذكور
 عن الائمة المتقدمين او المتأخرين الا يعلم
 كامل في اللغة والعربية والمعاني ونحو ذلك
 مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما يكون
 اعتقاده كفرا وما ليس كذلك وما معناه
 بعيد بعدا فاحشا او غير فاحش او قريب
 او متحد ليكنه القياس على قول المتقدمين

على بعض ما هو مذكور

وليعلم مخارج الحروف والحروف التي يبدل
بعضها من بعض والتي ليست كذلك ليتمكن
القياس على بعض اقوال المتأخرين تتمه
اختلفوا في حكم الالتغ فذكر في واقعات
الناطقي عن ابي شجاع انه قال في الالتغ قرا
مكان رب لب او ما اشبه ذلك تجوز صلاة
وقال صاحب المحيط والمختار للفتوى في
جنس هذه المسائل انه ان كان يجتهد اثناء
الليل واطراف النهار في التصحيح ولا يقدر
عليه فصلاة جائزه وان ترك جهده في بعض
عمه لا يسعه ان يتركه في باقي عمه ولو ترك
تفسد صلاته انتهى قال صاحب الزخيرة وانه
مشكل عندي لان ما كان خلقه فالعبد لا يقدر
على

٩
على تغييره وذكر في فتاوى الحجة ما يوافق
قول صاحب المحيط فانه قال وما يرجي
على السنة النساء والارقامن الخطا الكثيره
من اول الصلاة الى آخرها كالشتيات
والاملين واياك نابد واياك نستئين السرات
انامت فعلى جواب الفتاوى الحساميه
ماداموا في التصحيح والتعلم والاصلاح
بالليل والنهار ولا يطاوهم لسانهم
جازت صلاتهم كسائر الشروط اذا عجزوا
عنها اما اذا تركوا التصحيح والجهد فسد
صلاتهم كما اذا تركوا سائر الشروط وانما
جوزت صلاتهم لعجزهم عن الاصلاح
فصارت تلك الالفاظ لغتهم ولسانهم

وكونهن سار ووضع يمينه على يساره وكونه
 تحت السرة للرجال وتكبیر الركوع والرفع
 منه والتسبیح فيه ثلاثا وكذا الصاق كعبيه
 واخذ ركبتيه بيديه وتفرج اصابع الرجل
 فيه وتكبیر السجود والرفع منه والتسبیح
 فيه ثلاثا وكذا وضع يديه وركبتيه وضم
 اصابع الرجل فيه والجلسة بين السجدين
 ووضع يديه فيها على فخذه كالشاهد والصلاة
 والسلام في القعدة الاخيرة والدعاء بما
 يستحيل سؤاله من العباد واما اداب
 الصلاة فنظره الى موضع سجوده حال قيامه
 والى ظهر قدميه حال ركوعه والى ارنبته
 حال سجوده والى حجره حال قعوده
 وكونهن

فحسنة و
 هي مع

وكونهن سار ووضع يمينه على يساره وكونه
 تحت السرة للرجال وتكبیر الركوع والرفع
 منه والتسبیح فيه ثلاثا وكذا الصاق كعبيه
 واخذ ركبتيه بيديه وتفرج اصابع الرجل
 فيه وتكبیر السجود والرفع منه والتسبیح
 فيه ثلاثا وكذا وضع يديه وركبتيه وضم
 اصابع الرجل فيه والجلسة بين السجدين
 ووضع يديه فيها على فخذه كالشاهد والصلاة
 والسلام في القعدة الاخيرة والدعاء بما
 يستحيل سؤاله من العباد واما اداب
 الصلاة فنظره الى موضع سجوده حال قيامه
 والى ظهر قدميه حال ركوعه والى ارنبته
 حال سجوده والى حجره حال قعوده
 وكونهن

وإلى منكبه اليمين واليسار عند التسليم الأولى
 والثانية وامساك فمه عند التثاوب فان لم
 يقدر غطاه بظهر يده اليمنى أو كفه وأخرجه كفيه
 من مكانه عند التكبير والقيام لامام أو موته حين
 قيل حي على الفلاح ان كان الامام بقرب المحراب
 والا فيقوم كل صف ينتهي اليه الامام على
 الاظهر وان دخل من قدام قاموا حين يقع
 بصرهم عليه الا اذا قام الامام بنفسه
 في مسجد فلا يقفوا حتى يتم اقامته وشرع
 الامام في الصلاة مذ قال قد قامت الصلاة
 ولو اخرج حتى اتمها لا بأس به اجماعا وهو
 قول الثاني والثلاثة وهو اعدل المذاهب
 كما في شرح المجمع وفي الفهستاني معزيا
 للخلاصة انه الاصح **فمن** اوله يعلم **للمختلصة**
 ما في الصلاة من فرائض وسنن اجزاء كذا
 في القنية قاله في الدرر تمت الرسالة بتعون الله